



عبدالنبى الشعلة

أحلام الأباطرة في أنقرة وطهران!

اعتنق الإسلام بتشجيع من العقيد معمر القذافي، وكان بوكاسا منتهماً بولعه بأكل لحوم البشر، ودامت إمبراطوريته لـ 3 سنوات فقط ثم أزيح من السلطة وحكم عليه بالإعدام الذي خفف لاحقاً إلى السجن المؤبد.

الحالمون في أنقرة والأستانة، وتحت الغطاء أو وراء القناع السني، تتقاطع أحلامهم بـ "الإمبراطورية العثمانية الثانية" مع أيديولوجية ومشروع دولة الخلافة التي يتصدرها الإخوان المسلمون في بلادنا العربية، والحالمون في طهران وبرسيبولس، وتحت الغطاء أو وراء القناع الشيعي، تتقاطع أحلامهم بـ "حدود إيران الفارسية الكبرى" مع أيديولوجية ومشروع دولة ولاية الفقيه التي يتصدرها حزب الله في بلادنا العربية.

إن هذه العقلية السائدة في أنقرة وطهران ستلحق الخسارة والأذى والضرر للأسف الشديد بالشعبين الصديقين التركي والإيراني، وعلى الشعوب العربية المسلمة، سنتها وشيعتها، أن تدرك وتعي أن مشروع "دولة الخلافة" لا يؤمن به عن قناعة سوى شريحة ضيقة جداً من المسلمين السنة، وأن مشروع "دولة ولاية الفقيه" لا يؤمن به عن قناعة سوى شريحة ضيقة جداً من المسلمين الشيعة، وعليهم جميعاً، سنة وشيعة، ألا يسمحوا للحكام الحالمين في أنقرة وطهران بتوظيف واستغلال عواطفهم ومشاعرهم الدينية والمذهبية واستخدامها كمعابر وجسور لهم للوصول إلى تحقيق أحلامهم وأطماعهم في وطننا العربي.

لم يبق إلا إمبراطور واحد فقط على وجه الأرض وهو إمبراطور اليابان الذي لا يزال يحمل هذا اللقب كمجرد رمز تشريفي يهدف، كما يبدو، إلى الاحتفاظ والتشبث بموروث ياباني، من دون أن تكون تحت إمرته إمبراطورية ومن دون أن تبقى له أحلام أو أوهام أو أطماع توسعية وليس لديه صلاحيات أو سلطات حتى داخل اليابان الديمقراطي نفسه.

وشهد النصف الثاني من القرن الماضي القضاء على إمبراطورية إثيوبيا الصغيرة في إفريقيا والإطاحة بالإمبراطور هيلاسيلاسي، الحالم الذي لقب نفسه رسمياً بـ "الأسد من سبب يهودا، صاحب الإمبراطورية، جلاله هيلاسيلاسي الأول، ملك ملوك إثيوبيا المنتخب من الله"، وكان هو آخر أباطرة الأسرة السليمانية التي حكمت إثيوبيا لأكثر من 3 آلاف سنة، وقد ادعى بأنه من سلالة الملك سليمان وبلقيس ملكة سبأ، كما ورد في دستور إثيوبيا للعام 1955م، الذي تم إلغاؤه بعد تحويل صبغة الدولة من إمبراطورية إلى جمهورية. وقد دُفن الإمبراطور بعد وفاته مع أحلامه تحت مرحاض في قصره المنيف.

وفي النصف الثاني من القرن الماضي أيضاً توج، حالم آخر، وهو رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى الفقيرة الدكتاتور جان بيديل بوكاسا نفسه إمبراطوراً في حفل تكلف 20 مليون دولار، ما أدى إلى إفلاس البلاد عملياً، وقد تكلف تاجه المرصع بالألماس وحده 5 ملايين دولار، وسمى نفسه صلاح الدين أحمد بوكاسا بعد أن

وغيرها.

وتعرّف كلمة إمبراطورية في "معجم المعاني الجامع" على أنها اسم لنظام من أنظمة الحكم القديمة قائم على أساس التحكم في أقاليم واسعة وشعوب مختلفة.

ولابد أن يدرك هؤلاء الحالمون، خصوصاً في أنقرة وطهران، بأن عصر الأباطرة والإمبراطوريات قد ولى وانتهى إلى غير رجعة، وأن الأموات لا يعودون إلى الحياة في هذه الدنيا، وأنه لا سبيل إلى إيقاظ السلطان عبدالحميد أو السلطان نادر شاه، وأن عليهم أن يقرأوا التاريخ ويتعلموا من دروسه وعبره، وأن لعبة أو نظرية "حدود إيران الفارسية الكبرى" هي سلاح خطير ذو حدين قد يقودنا إلى حدود إمبراطورية الأمويين التي كانت عاصمتها دمشق وكانت الأراضي الفارسية بأكملها ضمن حدودها وتحت سيطرتها.

لقد اندثرت حدود الإمبراطوريتين الرومانية والجرمانية وغيرهما من الإمبراطوريات القديمة وولى عهد أباطرتها إلى غير رجعة. وقضى عرب الصحراء تحت راية الإسلام على الإمبراطورية الساسانية في فارس ولم ولن تقوم لها قائمة بعد ذلك، كما أجهزت الحرب العالمية الأولى على آخر أنفاس الإمبراطورية العثمانية، وأنهت الحرب العالمية الثانية آخر الإمبراطوريات في العالم وهي الإمبراطورية البريطانية التي كانت الشمس لا تغيب عنها أبداً، فأصبحت بريطانيا نفسها الآن لا ترى الشمس في معظم أيام السنة.

ابثلي الشعبان الصديقان التركي والإيراني، وابتلينا نحن العرب معهما، بنظامين سياسيين ينطبق عليهما المثل الدارج أو واحدة من الحكم التي تقول: إنه إذا أفلس التاجر يعود إلى دفتاره القديمة، فالحكام الحالمون في أنقرة وطهران يسعون جاهدين وبمختلف الطرق والوسائل والعناوين إلى فتح الدفاتر القديمة ونش القبور ومحاولة نفع الروح في الجسدين الميتين للإمبراطوريتين العثمانية والفارسية وإحيائهما، يدفعهما الإحساس الموهوم بالتفوق والفوقية والاستعلاء، ونزعة الهيمنة والتوسع، والرغبة في التمدد والنفوذ، وهي خصائص متأصلة للأسف الشديد في الفكرين العثماني والفارسي، وللأسف الشديد أيضاً فإنها تحقن في بعض جوانبها بسموم الضغينة والحقد والكراهية ضد العرب بما في ذلك اتهامنا من قبل الحالمين في أنقرة بمسؤولية انهيار الإمبراطورية العثمانية؛ بسبب الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين بن علي في الحجاز بالتعاون مع الإنجليز، واتهامنا من قبل الحالمين في طهران باغتيال تراثهم وحضارتهم الساسانية العظيمة عندما فتحت الجيوش العربية الإسلامية بلاد فارس.

وقبل أن نستطرد لآب أن نكون منصفين ونعترف أن بين صفوفنا نحن العرب من يتحسر على الماضي ويحلم أيضاً باستعادة أمجاد العرب إبّان دولة الخلافة الراشدة وإمبراطوريات الأمويين والعباسيين والفاطميين ودولة الأندلس

رسالة عن عوامل النجاح بالمشاريع الاستثمارية المشتركة بين القطاعين

أوصت بتشكيل لجنة تنسيقية للحصول على الموافقات الأولية قبل طرحها

العام، إنشاء جهاز أو قطاع عام معني بهذا النوع من المشاريع الاستثمارية المشتركة مكون مختصين وخبراء في مجال المشاريع. وأوصت بتشكيل لجنة تنسيقية بين الجهات الحكومية للحصول على جميع الموافقات الأولية قبل طرح المشاريع وعرض الدراسات والنتائج الأولية والأرباح المتوقعة للقطاع الخاص لتحفيزهم للمشاركة في المشروع. كما شملت إعادة دراسة عملية المزادات لتكون بطريقة علمية واحترافية لتسهيل وتشجيع المستثمرين على الدخول في هذه المشاريع تاهيل واقتصار المستثمرين المختصين حسب نوع الاستثمار في مناقصات المزادات، والاستعانة بمكاتب قانونية لها خبرة في مجال إعداد العقود لهذه المشاريع؛ حفاظاً لحقوق الشركاء في القطاعين.



وتوصلت الرسالة إلى العمل على تشريعات وقوانين تنظم وتسهل نجاح عملية الشراكة في المشاريع الاستثمارية مع القطاع الخاص، التعاقد مع بيوت خبرة قبل البدء في المشروع لتغطية نقص الخبرات في القطاع

وتمت مقابلة بعض المسؤولين في القطاعين العام والخاص للحصول على البيانات المهمة والتي تم تحليلها والتعرف على أهم العوامل المؤدية للنجاح والفشل بناء على خبرات الذين تمت مقابلتهم.



القطاعين، كما أن له فائدة لتقليل مخاطر الفشل وزيادة احتمالية النجاح، عن طريق أخذ العوامل المؤدية للنجاح واستخدامها لإنجاح المشاريع وتفايد العوامل المؤدية للفشل في المشاريع المستقبلية في الوزارة.

البلديات. كما ناقشت العوامل المهمة المؤدية إلى نجاح أو فشل مشاريع الشراكة ما بين القطاعين في الوزارة عن طريق البحث في المشاريع التابعة للوزارة. والبحث مبني على مقابلات شخصية مع

البلاد | محرر الشؤون المحلية

ناقشت رسالة ماجستير بعنوان "عوامل النجاح والفشل في المشاريع الاستثمارية المشتركة بين القطاعين العام والخاص بوزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني". وتتركز الرسالة على رؤية البحرين الاقتصادية 2030 لتحويل القطاع العام من مقدم للخدمة إلى منظم في بعض القطاعات بما يضمن تقديم الخدمات بصورة أفضل بالشراكة مع القطاع الخاص، والدراسة تقدم بها حمد الغنم من بلدية الجنوبية للحصول على شهادة الماجستير في علوم الإدارة العامة من جامعه إكس مرسيليا الفرنسية وكذلك الشهادة الاحترافية من المدرسة الوطنية للإدارة. وقدمت الرسالة توصيات مهمة في سبيل إنجاح المشاريع الاستثمارية بين القطاعين خصوصاً فيما يتعلق بمشاريع

"الاستئناف" ترفض إلزام "البلديات" بدفع 7 ملايين دينار

المنامة - وزارة الأشغال وشؤون البلديات

قضت محكمة الاستئناف العليا المدنية الثانية برفض الدعوى المرفوعة وتأييد الحكم المستأنف ضد وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني بخصوص رفع قيمة التعويض عن استملاك ثلاثة عقارات بمنطقة الشاخورة، كما ألزمت المستأنفين بالمصاريف.

وتتمثل الدعوى بإصدار وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني 3 قرارات استملاك على 3 العقارات موضوع الدعوى في العام 2004 لصالح إنشاء مشروع الشاخورة الإسكاني حسب طلب وزارة الإسكان.

وبعد اتخاذ إجراءات اللازمة المنصوص عليها في قانون الاستملاك، ونشر قرار الاستملاك في الجريدة الرسمية، وإشعار الجهات المعنية ذات العلاقة، إذ تم قدرت لجنة التقييم سعر العقار للعقارين الأول والثاني بواقع 40.903 ديناراً للمتر المربع للأرض، وبالنسبة للعقار الثالث بواقع 37.674 ديناراً للمتر المربع للأرض، على أساس أن لها شوارع ولا يمكن مقارنتها مع القسام

العقارات المستملكة أراضي فضاء كبير وغير مخططة وغير مرتبطة بشبكة الطرق. إلا أن مالك العقار أبدى رفضه للسعر المذكور، وتقدم بطعن على قرار التقييم أمام لجنة التظلمات، التي بدورها تداولت بالبحث والتمحيص الأوراق والمستندات المقدمة من المدعي، وكما انتقلت اللجنة لمعاينة العقار على الطبيعة و قدرت قيمة العقار الاستملاك بمراعاة معايير العدالة الإنصاف.

وانتهت اللجنة إلى قبول التظلم شكلاً وفي الموضوع بتأييد السعر الذي انتهت له لجنة التقييم محمولاً على أساس أن الأراضي المستملكة كبيرة وغير مخططة وليس لها شوارع ولا يمكن مقارنتها مع القسام

وإلزامها بالرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي. وتداولت فصول الدعوى القضائية أمام عدالة محكمة الاستئناف العليا، التي أشارت إلى أن البين من لائحة تعديل الطلبات المفيدة أمام محكمة أول درجة، وكذلك تعديل شكل الدعوى باختصاص الورثة كمتأنفين، أنهم يطلبون التعويض عن قيمة الأراضي الثلاث المستملكة والتي قدرها الخبير المنتدب بمبلغ 8.715.857 ديناراً، وكذلك التعويض عن التأخير في صرف مبلغ التعويض وعدم الانتفاع بالعقارات المستملكة منذ صدور قرارات الاستملاك وحتى تاريخه.

وأضافت أن الثالث من الأوراق قيام الجهة الإدارية بإصدار 3 قرارات استملاك سنة 2004 لاستملاك قطع الأراضي محل التقاضي المملوكة لمورث المستأنفين والكائنة في الشاخورة من المنامة، وتم ثبوت أن

رفض مالك العقار استملاك مبالغ التعويض، وقيامه بالطعن على قرارات الاستملاك محل التقاضي. وأشارت المحكمة في حكمها أن عمل الخبير المنتدب لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات الواقعية في الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها سلطة الأخذ بما انتهى إليه إدارات فيه ما يقنعها ويتفق وما رأت أنه وجه الحق في الدعوى ما دام قائلاً على أسباب لها أصلها، وهو ما تتلف معه المحكمة عن طلب إعادة الأمور إلى الخبير لعدم جدواه، وإذ أخذ الحكم المستأنف بهذا النظر وخلص إلى رفض الدعوى المستأنفة، فإن بات جديراً بالتأييد.

ولهذه الأسباب حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصاريف.

العقارات المستملكة وتقدير التعويض المستحق عن قرارات الاستملاك المشار إليها يخضع لأحكام المرسوم بقانون رقم 8 لسنة 1970 بشأن استملاك الأراضي للمنفعة العامة لكونها صدرت في ظل العمل بأحكامه.

وحيث إن من الثابت أيضاً قيام إدارة الاستملاك والتعويض بإشعار مورث المستأنفين للتقدم بصرف مبلغ التعويض، إلا أنه لم يتقدم بطلب الصرف، حيث تم استيفاء إجراءات العرض بالفداء والإيداع منذ العام 2005.

وكما ثبت أيضاً قيام الإدارة المذكورة بإيداع مبلغ مبالغ التعويض لكل عقار من عقارات موضوع التقاضي لدى مكتب المسجل العام بوزارة العدل، الأمر الذي تلخص معه المحكمة إلى أن تأخير صرف مبلغ التعويض الفعلي لم يكن راجعاً تأخر إجراءات إدارة الاستملاك والتعويض، وإنما كان راجعاً إلى